



الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : ع150
تاريخ القرار: 05 جوان 2015

قرار

بتاريخ 05 جوان 2015، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع150-د في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة

من جهة

المدعى عليها: شركة
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع101-د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46-د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع101-د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10-د لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر ع3026-د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53-د المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54-د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الإطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة
اتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون في خصوص العرض التجاري للهاتف الجوال المتظلم منه والمسمى
"16 مرة" وإلزام استعجاليا بإيقاف ترويجه مع الإذن بالتنفيذ العاجل.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب الراهن شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن شركة
بتاريخ 1 جوان 2015 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت عدد 193 عدد
تضمنت ادعائها تعمداً
تسويق عرض تجاري تحت تسمية
"16 مرة" يخول لحرفائها في الهاتف الجوال مسبق الدفع مضاعفة أرصدهم بين 7 (إذا كانت قيمة الشحن أقل
من 5 دينار) و 16 مرة (إذا تساوت أو تجاوزت قيمة الشحن 5 دينار) طالبة قول ما يقتضيه القانون في
شأنه وإلزام خصيمتها بإيقافه وسحب جميع العلاقات الإشهارية المرتبطة به وتطبيق أحكام الفصل 74
من مجلة الاتصالات .

وحيث وإعمالاً منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت
موضوع النظر الآن تضمنت تظلمها من الممارسات المخلة حسب دعواها التي أقدمت عليها
والمتمثلة في تسويق العرض التجاري المسمى 16 مرة الذي يخول لحرفائها في الهاتف الجوال مسبق الدفع
مضاعفة أرصدهم بين 7 (إذا كانت قيمة الشحن أقل من 5 دينار) و 16 مرة (إذا تساوت أو تجاوزت قيمة
الشحن 5 دينار) دون الالتزام بالشروط التي درجت الهيئة تعليق موافقتها عليها والمتمثلة في الالتزام بالوضوح
والشفافية في الومضات الإشهارية وإشهار خصائص العرض وفقاً لما تم الموافقة عليه مدعية عدم احترام المدعى
عليها لقرارات الهيئة الهادفة إلى حماية المستهلك والأحكام المنظمة لإشهار خصائص وتعريفات العروض التجارية
للعوموم وأكدت أن هذه الممارسات قد أضرت بمصالحها وأثرت سلباً على مواردها المالية وانتهت إلى طلب اتخاذ
التدابير التي يقتضيها القانون في خصوص العرض التجاري المتظلم منه وإلزام
استعجاليا بإيقاف ترويجه مع الإذن بالتنفيذ العاجل.

وحيث قدمت العارضة نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة عدد 19248 محرر من طرف عدل
التنفيذ الأستاذ بتاريخ 18 ماي 2015 تضمن معاينة ومضة إشهارية مسموعة على
إذاعة موزاييك للعرض التجاري المتظلم منه.

الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي بالإذن باتخاذ التدابير التي يقتضيها القانون في
خصوص العرض التجاري المتظلم منه وإلزام الشركة المطلوبة بإيقاف ترويجه ، إلى حين البت في
القضية الأصلية.



وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن كانت قد تقدمت وفقا للتراتب المنظمة للعروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3(أ) من الأمر عـ3026 عدد المشار إليه أعلاه بمشروع العرض التجاري المتظلم منه وحصلت على الموافقة على تسويقه بموجب قرار الهيئة عدد 104 المؤرخ في 30 أفريل 2015 وذلك شرط احترام مبادئ شفافية الأسعار وإشهار الخصائص التعريفية للعرض طبقا لما تم الموافقة عليه من طرف الهيئة وشرط الإعلان بجميع الوسائط الإخبارية المعتمدة عن نظام الفوترة ونشر التعريفية الواجبة ومدة صلوحية التحفيظات.

وحيث ثبت من محضر المعاينة سند المطلب أن المدعى عليها خالفت شروط إشهار العرض التجاري المتظلم منه من خلال الإشارة بالومضة الإشهارية المبررة على إذاعة مواييك أف أم موضوع المعاينة، أن التعريفية تصل إلى 23 مليما ابتداء من 5 دينارات شحن أو أكثر صالحة نحو كل المشغلين والحال أن تلك التعريفية لم ترد ضمن الخصائص التعريفية المصادق عليها من طرف الهيئة بموجب القرار عـ104 عدد آنف الذكر فضلا أن هذه التعريفية غير صحيحة ولا تتحقق إلا عند استهلاك كامل الرصيد خلال أجل صلوحيته .

وحيث أن في تعمد اتباع هذه الطريقة غير المشروعة والمخالفة لقرار الهيئة في ترويج العرض المتظلم منه انتهاك لقواعد المنافسة النزيهة ومساس بمصالح بقية المشغلين الأمر الذي قد يربط للعارضه أضرار يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج ذلك العرض على حالته تلك.

وحيث طالما تبين أن العرض التجاري المتظلم منه حظي بموافقة الهيئة قبل الشروع في تسويقه، واقتصرت المخالفة المتعلقة به على طريقة إشهاره، فقد تعين إلزام ورفض المطلب فيما زاد على ذلك .

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة بسحب الوسائط الإشهارية المتعلقة بالعرض التجاري المتظلم منه المسمى "16 مرة" وذلك إلى حين البت في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عدد 193 عدد ورفض المطلب فيما زاد على ذلك.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس